

Distr.: General
21 April 2014
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

تنفيذ خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ ونتائج المؤتمرات الاستعراضية السابقة

تقرير مقدّم من اليابان

- ١ - اليابان ملتزمة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها الدعامة الأساسية لتحقيق نزع السلاح النووي، وحجر الزاوية في النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية، والأساس لتطوير استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية.
- ٢ - وتقدم اليابان هذا التقرير عملاً بالإجراء ٢٠ من خطة العمل المتعلق بتقديم تقارير منتظمة، الوارد في الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.
- ٣ - وتدعو اليابان جميع الدول الأطراف التي لم تقدم بعد تقارير منتظمة إلى أن تفعل ذلك خلال عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٥.



الرجاء إعادة استعمال الورق

290414 290414 14-30530 (A)



الإجراءات التي اتخذتها اليابان

أولا - نزع السلاح النووي

ألف - المبادئ والأهداف

- الإجراء ١ تلتزم الدول كافة باتباع سياسات تتوافق تماماً مع أحكام المعاهدة ومع الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.
- (١) لا تزال حكومة اليابان ملتزمة بالسياسة الأساسية المتمثلة في احترام ”مبادئ عدم الانتشار الثلاثة“ وهي عدم حيازة الأسلحة النووية وعدم تصنيعها وعدم السماح بدخولها إلى أراضي اليابان.
- (٢) منذ عام ١٩٩٤، واستناداً إلى الفكرة القائلة بأن خلو العالم من الأسلحة النووية ينبغي أن يتحقق من خلال اتخاذ خطوات ملموسة وفعالة، دأبت اليابان سنوياً على تقديم قرار بشأن السلاح النووي إلى الجمعية العامة. وفي الآونة الأخيرة، اعتمدت الجمعية العامة مؤخراً في دورتها الثامنة والستين مشروع القرار بشأن نزع السلاح النووي الذي يحمل عنوان ”العمل الموحد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“ (A/C.1/68/L.43) الذي قدمته اليابان إلى جانب عدد قياسي بلغ ١٠٢ من البلدان التي اشتركت في تقديمه. وهذه هي المرة الأولى التي يتجاوز فيها عدد الدول المشتركة في تقديم مشروع القرار ١٠٠ دولة. واتخذ القرار بعد أن صوتت تأييداً له أغلبية ساحقة من الدول بلغ عددها ١٦٩ دولة. (ويتعلق ذلك أيضاً بالإجراءات ٢ و ٣ و ٤ و ٨ و ٩ و ١١ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٨).
- (٣) تولت اليابان إنشاء مجموعة شاملة لعدة مناطق تسمى مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح* للمضي قدماً في تنفيذ خطة العمل التي أقرها مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠. وقدمت هذه المبادرة ورقات عمل إلى كل لجنة تحضيرية إسهاماً منها في عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٥. واستضافت اليابان الاجتماع الوزاري الثامن في هيروشيما يومي ١١ و ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

* مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح: في عام ٢٠١٠، أنشأت ١٠ بلدان هي أستراليا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وبولندا وتركيا وشيلي وكندا والمكسيك وهولندا واليابان مبادرة للمضي قدماً في تنفيذ نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٣، انضم إلى المبادرة بلدان هما الفلبين ونيجيрия.

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- الإجراء ٢ تلتزم الدول الأطراف كافة بتطبيق مبادئ اللارجعة والقابلية للتحقق (١) تقدم اليابان هذا التقرير عن تنفيذ خطة العمل من أجل تعزيز الشفافية والشفافية فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتها التعاهدية.
- (٢) اضطلعت اليابان، بالاشتراك مع البلدان الأعضاء الأخرى في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، بوضع مشروع نموذج موحد لتقديم التقارير عن نزع السلاح النووي على سبيل المساهمة في المناقشات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولقد أطلعنا الدول الخمسة الحائزة للأسلحة النووية عام ٢٠١١ على شكل النموذج المقترح لتقديم التقارير.
- (٣) نفذت اليابان مشاريع تفكيك ست غواصات نووية أخرجت من الخدمة في أقصى شرق الاتحاد الروسي حتى عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١٢، قدمت اليابان ثلاث قطع من المعدات لمرافق التخزين الطويل الأجل وقررت أيضاً أن تقدم مساعدة إضافية لمرافق السفن والطلاء في أقصى شرق الاتحاد الروسي، الذي هو الآن قيد الإنشاء.
- (٤) شاركت اليابان مشاركة فعالة في مختلف اجتماعات المشاريع المشتركة بين النرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن التحقق من نزع السلاح النووي.
- (٥) تقدم حكومة اليابان إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية معلومات عن مخزونها من البلوتونيوم، يجري تميمها على جميع الدول الأعضاء في الوكالة. وعلاوة على ذلك، تنشر حكومة اليابان تقريراً سنوياً عن حالة إدارة البلوتونيوم في البلد منذ عام ١٩٩٤. ويتفق هذا النهج مع المبادئ التوجيهية الدولية لإدارة البلوتونيوم التي اعتمدت في عام ١٩٩٧ وبدأ العمل بها في إطار مبادرة اتخذها تسعة بلدان من بينها اليابان، ويتجاوز نطاقها.

باء - نزع الأسلحة النووية

- الإجراء ٣ تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية، في تنفيذها لتعهداتها الصريح لا ينطبق بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية، ببذل مزيد من الجهود لتخفيض الأسلحة النووية بجميع أنواعها، المنشور منها وغير المنشور، وإزالتها في نهاية المطاف، وذلك باتخاذ تدابير انفرادية وثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف.

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- الإجراء ٤ يلتزم كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بالسعي لا ينطبق إلى تحقيق النفاذ المبكر والتطبيق التام للمعاهدة المتعلقة بتدابير الاستمرار في تخفيض وتحديد الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، ويُشجعان على مواصلة المناقشات بشأن تدابير المتابعة بغية تحقيق تخفيضات أكبر لترسانتهما النووية.
- الإجراء ٥ تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتعجيل بإحراز تقدم ملموس لا ينطبق بشأن الخطوات المفوضية إلى نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ على نحو يعزز الاستقرار والسلام والأمن غير المنقوص والمعزز على الصعيد الدولي. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن هذه الدول مدعوة إلى العمل بسرعة من أجل تحقيق جملة أهداف منها ما يلي:
- الإجراء ٦ تتفق الدول كافة على ضرورة أن يقوم مؤتمر نزع السلاح فوراً بإنشاء هيئة فرعية مناسبة تُكلف بالتصدي لنزع السلاح النووي في سياق برنامج عمل شامل ومتوازن يتم الاتفاق عليه.
- (١) تؤيد اليابان برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح الذي اعتمد في عام ٢٠٠٩ (CD/1864). ولا تدخر اليابان وسعاً، بوصفها عضواً في مؤتمر نزع السلاح، لإقرار برنامج العمل، الأمر الذي من شأنه إتاحة بدء مفاوضات نزع السلاح.
- (٢) أنشئ الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه استناداً إلى قرار الجمعية العامة ٥٦/٦٧ والتأم عام ٢٠١٣. وقدمت اليابان مع ١٢ بلداً آخر ورقة عمل بشأن بناء نهج تجميعي للمساهمة في المناقشة.
- (٣) قرر مؤتمر نزع السلاح إنشاء فريق عامل غير رسمي لإعداد برنامج عمل في آب/أغسطس ٢٠١٣ وإعادة إنشائه في ٣ آذار/مارس ٢٠١٤. وفي الوقت نفسه، اعتمد مؤتمر نزع السلاح أيضاً جدول أنشطته في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤. ولقد عملت اليابان، بوصفها أحد الرؤساء الستة لدورة عام ٢٠١٤ لمؤتمر نزع السلاح، على نحو وثيق مع الرؤساء الآخرين وأعضاء المؤتمر حتى تعتمد هذه المقررات.

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

جيم - الضمانات الأمنية

- الإجراء ٧ تتفق الدول كافة على ضرورة أن يشرع مؤتمر نزع السلاح على الفور، وفي سياق برنامج عمل شامل ومتوازن يتم الاتفاق عليه، في مناقشة وضع ترتيبات دولية فعالة لتقديم ضمانات للدول غير الحائزة لأسلحة نووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها بحيث تُناقش هذه الترتيبات بصورة موضوعية ودون قيود بهدف وضع توصيات تتناول هذه المسألة بجميع جوانبها مع عدم استبعاد إمكانية إبرام صك ملزم قانوناً على الصعيد الدولي. ويدعو مؤتمر الاستعراض الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ دعماً لأعمال مؤتمر نزع السلاح.
- الإجراء ٨ تلتزم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالاحترام الكامل لا ينطبق للالتزامات القائمة فيما يتعلق بالضمانات الأمنية. وتُشجّع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تقدّم بعد هذه الضمانات إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في المعاهدة على أن تفعل ذلك.
- الإجراء ٩ يُشجّع القيام بإنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، حيثما يكون ذلك مناسباً، بناءً على ترتيبات يُتفق عليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة في عام ١٩٩٩ عن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وتُشجّع جميع الدول المعنية على التصديق على معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وعلى بروتوكولاتها ذات الصلة وعلى التشاور والتعاون بشكل بناء لكي يبدأ نفاذ البروتوكولات الملزمة قانوناً ذات الصلة لجميع معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تشمل ضمانات أمنية سلبية. وتُشجّع الدول المعنية على استعراض أي تحفظات ذات صلة.
- (١) تؤيد اليابان برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح المعتمد في عام ٢٠٠٩ (CD/1864) الذي يتضمن المناقشات بشأن الضمانات الأمنية السلبية.
- (٢) في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أكد وزير الخارجية مايهارا آنذاك في البيان الذي أدلى به أهمية تنشيط مؤتمر نزع السلاح.
- (١) شجعت اليابان البلدان المعنية على القيام، حيثما يكون ذلك مناسباً، فيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، على التوقيع على المعاهدات والتصديق عليها على وجه السرعة كلما سنحت الفرصة.
- (٢) اشتركت اليابان في تقديم مشروع قرار بشأن المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك) التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (القرار ٤٩/٦٨).

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

دال - التجارب النووية

- الإجراء ١٠ تتعهد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تصدّق على معاهدة لا ينطبق الحظر الشامل للتجارب النووية على وجه السرعة، مع ملاحظة أن القرارات الإيجابية التي تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية سيكون لها تأثير مفيد على صعيد التصديق على تلك المعاهدة، وأن الدول الحائزة للأسلحة النووية تقع على عاتقها مسؤولية خاصة تتمثل في تشجيع بلدان المرفق ٢ على التوقيع والتصديق، ولا سيما تلك البلدان التي لم تنضمّ بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا تزال تشغل منشآت نووية غير خاضعة للضمانات.
- الإجراء ١١ ريثما يبدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تلتزم جميع الدول بالامتناع عن القيام بالتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، وعن استخدام تكنولوجيات الأسلحة النووية الجديدة، وعن القيام بأي عمل متنافٍ مع هدف تلك المعاهدة ومقصدها، وينبغي الإبقاء على جميع إجراءات الوقف الاختياري القائمة للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية.
- الإجراء ١٢ تعترف جميع الدول التي صدّقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بإسهامات المؤتمرات على صعيد تسهيل بدء نفاذ تلك المعاهدة، وبإسهام التدابير التي اعتمدت بتوافق الآراء في المؤتمر السادس لتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وتلتزم بالإبلاغ في مؤتمر عام ٢٠١١ عن التقدم المحرز نحو بدء نفاذ تلك المعاهدة بصورة عاجلة.
- (١) تقرُّ اليابان بأهمية المؤتمرات على صعيد تسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولقد شارك السيد كويشيرو غيمبا، وزير الخارجية آنذاك، في الاجتماع السابع عام ٢٠١١ وأبلغ عن الجهود التي تبذلها اليابان من أجل تيسير بدء نفاذ المعاهدة، من خلال اضطلاعها بالأنشطة التالية: عقد اجتماعات على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري لتشجيع بقية دول المرفق ٢ على التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها وتنظيم دورات تدريبية لدعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى بناء نظمها التشغيلية الوطنية اللازمة للتحقق من بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من خلال توجيه الدعوة سنوياً إلى خبراء في رصد الزلازل من الدول غير الموقعة وغير المصدّقة.
- (٢) اقترح وزير الخارجية فوميو كيشيدا عام ٢٠١٣ ثلاثة إجراءات تهدف إلى مواصلة تعزيز قاعدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الاجتماع الوزاري الثامن.

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- الإجراء ١٣ تتعهد جميع الدول التي صدّقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب (١) ما فتئت اليابان تدعو إلى بدء النفاذ المبكر للمعاهدة والتوقيع النووية بالعمل على بدء نفاذ تلك المعاهدة وتنفيذها على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.
- ٢) قدمت اليابان تبرعات جديدة بقيمة ٤٥٥ ٠٠٠ دولار إلى منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مطلع عام ٢٠١٤. وسيُخصَّص جزء من هذه الأموال لدعم الأنشطة التي يضطلع بها فريق الشخصيات البارزة.
- الإجراء ١٤ تُشجّع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تطوّر على النحو الكامل نظام التحقق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مما يشمل الانتهاء مبكراً من وضع نظام الرصد الدولي وتطبيقه بشكل مؤقت وفقاً للولاية المسندة إلى اللجنة التحضيرية التي ستقوم عند بدء نفاذ تلك المعاهدة بدور نظام تحقق فعال وموثوق وتشاركي ولا تمييزي ذي نطاق تغطية عالمي، وتتولّى ضمان الامتثال لتلك المعاهدة.
- ١) ما فتئت اليابان تؤيد ما تبذله اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جهود وما تضطلع به من أنشطة. ولقد قدمت اليابان إلى المنظمة دعماً ملموساً في الآونة الأخيرة تمثل في تبرعات بلغت قيمتها نحو ٧٤٠ ٠٠٠ دولار من أجل تنفيذ مشروع يهدف إلى تعزيز قدرات منظومة نمذجة الانتقال في الغلاف الجوي في عام ٢٠١٢.
- ٢) في عام ٢٠١٢، اشتركت الوكالات اليابانية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في استضافة ثلاث حلقات عمل في اليابان وهي: حلقة العمل عن رصد الغازات الحاملة التي اشتركت في استضافتها الوكالة اليابانية الدولية للطاقة الذرية، وحلقة العمل الدولية عن الصوتيات تحت المائية التي اشتركت في استضافتها المركز الياباني لعلوم وتكنولوجيا البحار والأرض، وحلقة عمل المركز الإقليمي للبيانات الوطنية في جنوب شرق آسيا التي شارك في استضافتها مركز التشجيع على نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية.
- ٣) دأبت اليابان على تنظيم دورة تدريبية على رصد الزلازل في العالم سنوياً منذ عام ١٩٩٦.

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

(٤) قدمت اليابان تبرعات جديدة بقيمة ٤٥٥ ٠٠٠ دولار إلى منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مطلع عام ٢٠١٤. وسيستخدم الجزء الأكبر من الأموال لمواصلة تعزيز نظام التحقق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

هاء - المواد الانشطارية

- الإجراء ١٥ تتفق جميع الدول على أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح فوراً، في إطار (١) تؤيد اليابان برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح الذي اعتمد في عام برنامج عمل متفق عليه وشامل ومتوازن، في التفاوض بشأن معاهدة (CD/1864) ٢٠٠٩. ولا تدخر اليابان وسعاً، بوصفها عضواً في مؤتمر نزع الحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية السلاح، لإقرار برنامج عمل يشمل المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج أو وسائل التفجير النووية الأخرى وفقاً لتقرير المنسق الخاص المواد الانشطارية.
- لعام ١٩٩٥ (CD/1299) والتكليف الوارد فيه. وفي هذا الصدد أيضاً، (٢) في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أكد وزير الخارجية مايبهارا آنذاك في البيان الذي أدلى به أهمية تنشيط مؤتمر نزع السلاح.
- (٣) اشتركت اليابان وأستراليا في استضافة ثلاثة اجتماعات في إطار مناسبات جانبية للخبراء تناولت التعاريف الواردة في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وأنشطة التحقق المتعلقة بها على هامش مؤتمر نزع السلاح في النصف الأول من عام ٢٠١١ (CD/1906 و CD/1909 و CD/1917).
- (٤) أنشئ فريق من الخبراء الحكوميين معني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧. وستسهم اليابان، بوصفها عضواً في ذلك الفريق، في عمله لتقديم توصيات بشأن جوانب محتملة من المعاهدة.

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- الإجراء ١٦ تشجّع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الالتزام بالإعلان للوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب الاقتضاء، عن جميع المواد الانشطارية التي يقرّر كل منها أنها لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية وأن إخضاع هذه المواد في أقرب وقت ممكن عملياً للتحقق من جانب الوكالة الدولية أو غيرها من آليات التحقق الدولية المناسبة، واتخاذ تلك الدول ترتيبات لاستخدام هذه المواد في الأغراض السلمية ضماناً لبقاء هذه المواد خارج نطاق البرامج العسكرية إلى الأبد.
- الإجراء ١٧ في سياق الإجراء ١٦، تشجّع جميع الدول على دعم وضع ترتيبات تحقق ملائمة وملزمة قانوناً، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ضماناً للإزالة التي لا رجعة فيها للمواد الانشطارية التي تقرّر كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية أنها لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية.
- (١) اشتركت اليابان وأستراليا في استضافة مناسبات جانبية للخبراء بشأن التحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على هامش مؤتمر نزع السلاح في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١١ (CD/1909 و CD/1917)، الأمر الذي يمكن أن يتضمن التحقق من المواد الفائضة.
- (٢) شاركت اليابان مشاركة فعالة في اجتماعات مختلفة ضمن إطار المشاريع المشتركة بين النرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن التحقق من نزع السلاح النووي.
- الإجراء ١٨ تشجّع جميع الدول التي لم تشرع بعد في عملية لتفكيك منشآت إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى أو لتحويل تلك المنشآت للاستخدامات السلمية، على القيام بذلك.
- واو - تدابير أخرى لدعم نزع السلاح النووي**
- الإجراء ١٩ تتفق جميع الدول على أهمية دعم التعاون بين الحكومات والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني بهدف زيادة الثقة وتحسين الشفافية وتطوير قدرات تحقق ذات كفاءة فيما يتصل بنزع السلاح النووي.
- (١) اشتركت اليابان وأستراليا في استضافة مناسبات جانبية للخبراء بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على هامش مؤتمر نزع السلاح في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١١ (CD/1909 و CD/1917)، شارك فيها كل من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مشاركة فعالة.
- (٢) ساهمت اليابان في تمويل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لإجراء بحث عن "الشفافية".

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

(٣) تستضيف اليابان منذ عام ١٩٨٩ مؤتمر الأمم المتحدة بشأن قضايا نزع السلاح في مختلف المدن اليابانية. ولقد أجريت مناقشات مثمرة بين المشاركين واحتتم المؤتمر وسط نجاح باهر.

(٤) عقدت اليابان بالاشتراك مع جامعة الأمم المتحدة المنتدى العالمي للتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار في مدينة ناغازاكي يومي ١٠ و ١١ آب/أغسطس ٢٠١٢. وطيلة فترة انعقاد هذا المنتدى، أسهمت اليابان في استنهاض المزيد من الجهود وعززت التعاون والفهم المشترك لأهمية التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، بمشاركة الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

٢٠ الإجراء ينبغي للدول الأطراف أن تقدم، في إطار عملية الاستعراض المعززة

للمعاهدة، تقارير منتظمة عن تنفيذ خطة العمل هذه وتنفيذ الفقرة ٤ (ج) من المادة السادسة من مقرر عام ١٩٩٥ المعنون "مبادئ وأهداف لعدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح النوويين"، وعن الخطوات العملية المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، مع الإشارة إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦.

اضطلعت اليابان، بالاشتراك مع البلدان الأعضاء الأخرى في المبادرة، بوضع مشروع نموذج موحد لتقديم التقارير المتعلقة بنزع السلاح النووي على سبيل المساهمة في المناقشات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولقد أطلعنا الدول الخمسة الحائزة للأسلحة النووية عام ٢٠١١ على شكل النموذج المقترح لتقديم التقارير.

٢١ الإجراء كإجراء لبناء الثقة، تشجّع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق في أقرب وقت ممكن على شكل موحد للتقارير وعلى تحديد الفترة الزمنية الملائمة الفاصلة بين التقرير والذي يليه، وذلك لأغراض توفير المعلومات الموحدة طوعاً دون المساس بالأمن القومي. والأمين العام للأمم المتحدة مدعو إلى إنشاء مستودع مفتوح للجمهور تودع به المعلومات المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- الإجراء ٢٢ تُشجّع جميع الدول على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (A/57/124) بشأن الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وذلك للمضي قدماً نحو تحقيق أهداف المعاهدة دعماً لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.
- (١) في عام ٢٠١٠، بدأت اليابان في تنفيذ برنامج لتعيين المبياكوشا، وهم الناجون من إلقاء القنبلتين الذريتين، من أجل العمل بصفة "إعلاميين خاصين للدعوة إلى عالم خال من الأسلحة النووية". والغرض الرئيسي من هذا البرنامج هو إطلاع الناس في جميع أنحاء العالم، ولا سيما الأجيال الشابة، على التجارب الشخصية لهؤلاء الناجين. ولقد شارك حتى الآن ما مجموعه ١٢٩ إعلامياً خاصاً في شتى أنواع المناسبات على نطاق العالم. وسعيًا لنقل التجربة من الناجين من هيروشيما وناغازاكي إلى الأجيال الشابة، أطلقت اليابان برنامجاً معنوناً "إعلامي خاص من أجل عالم خال من الأسلحة النووية" في عام ٢٠١٣. وحتى الآن، أرسل ما مجموعه ٢٥ إعلامياً شاباً رسائل عظيمة الوقع بشأن عزمهم السعي لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية إلى العالم إبان انعقاد المناسبات الدولية.
- (٢) وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، وعلى هامش الاجتماع الوزاري لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح في هيروشيما، عقد برنامج تبادل الشباب لتبادل تجربة القنبلتين الذريتين بين الأجيال الشابة للبلدان المشاركة في المبادرة.
- (٣) عقدت اليابان مناسبات جانبية في مجال التثقيف، بالتعاون مع الأمم المتحدة، خلال أسبوع نزع السلاح الذي نظّمته الأمم المتحدة في الفترة الممتدة من ٢٤ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في إطار اللجنة الأولى أثناء انعقاد الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. ولقد تضمنت المناسبة الأولى عرضين قدمهما إعلاميان خاصان جديدان وأعلن فيها عن أسماء الفائزين في مسابقة "الشعر من أجل السلام". وقدم في المناسبة الثانية عرضان للإعلاميين الخاصين الاثنين اللذين أدليا بشهادتهما وتحوّرا مع الجمهور.
- (٤) اضطلعت اليابان أيضاً بجهود لإتاحة شهادات الناجين من إلقاء القنبلتين الذريتين في هيروشيما وناغازاكي على نطاق أوسع. ولقد ترجمت هذه الشهادات إلى اللغة الإنكليزية واللغات الأخرى ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي لوزارة الشؤون الخارجية اليابانية.

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- (٥) تستضيف اليابان كل سنة منذ عام ١٩٨٣ المشاركين في برنامج الأمم المتحدة للزمالات في ميدان نزع السلاح. ويقوم الزملاء بزيارة هيروشيما وناغازاكي والتعرف على واقع الدمار الرهيب الذي سببه إلقاء القنبلتين الذريتين.
- (٦) دأبت اليابان منذ عام ١٩٨٩ على استضافة مؤتمر الأمم المتحدة بشأن قضايا نزع السلاح في مختلف المدن اليابانية. ولقد أجريت مناقشات مثمرة بين المشاركين واختتم المؤتمر وسط نجاح باهر.
- (٧) في عام ٢٠١١، أنشأت اليابان معرضاً جديداً دائماً لنزع السلاح بعنوان ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية“ في مكتب الأمم المتحدة في جنيف بالتعاون مع الأمم المتحدة. وستكون الصور الفوتوغرافية والنصوص والمشغولات الحرفية المعروضة في هذا المعرض مفيدة في توجيه الانتباه إلى أهمية نزع السلاح النووي.
- (٨) قدمت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ورقة عمل مشتركة بعنوان ”التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار“ إلى الدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية. ودعت اليابان والمبادرة جميع الدول الأطراف إلى المشاركة في الجهود المبذولة للتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. كما قدمت اليابان ورقة عمل مشتركة مع النمسا عن التثقيف في هذا المجال.
- (٩) عقدت اليابان بالاشتراك مع جامعة الأمم المتحدة المنتدى العالمي للتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار في مدينة ناغازاكي يومي ١٠ و ١١ آب/أغسطس عام ٢٠١٢. وطيلة فترة انعقاد هذا المنتدى، أسهمت اليابان في استنهاض المزيد من الجهود وعززت التعاون والفهم المشترك لأهمية التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، بمشاركة الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

(١٠) أرسلت اليابان خبيراً طبياً وناجين من القصف بالقنبلة الذرية (الهيباكوشا) للمشاركة في المؤتمر الدولي المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي عقد في أوصلو في آذار/مارس ٢٠١٣، وفي ناياريت، بالمكسيك، في شباط/فبراير ٢٠١٤. ونظراً لكون اليابان البلد الوحيد الذي عانى من القصف بالقنبلة الذرية، فلقد أسهموا إسهاماً فعالاً في المناقشات من خلال تقديم عروض من وجهة نظر علمية بشأن حقائق الدمار الناجم عن استعمال الأسلحة النووية.

ثانياً - عدم انتشار الأسلحة النووية

الإجراء ٢٣ يهيب المؤتمر بجميع الدول الأطراف أن تبذل قصارى جهدها في سبيل تعزيز عالمية الانضمام إلى المعاهدة، وألا تتخذ أي إجراءات يمكن أن تؤثر سلباً على فرص تحقيق عالمية المعاهدة.

الإجراء ٢٤ يكرّر المؤتمر تأييد دعوة مؤتمرات الاستعراض السابقة إلى تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع المواد المصدرة أو المواد الانشطارية الخاصة المستخدمة في جميع الأنشطة النووية السلمية التي تجري في الدول الأطراف وفقاً لأحكام المادة الثالثة من المعاهدة.

الإجراء ٢٥ والمؤتمر إذ يلاحظ أن ١٨ دولة من الدول الأطراف في المعاهدة لم تقم بعد بإدخال اتفاقات الضمانات الشاملة حيّز النفاذ، فإنه يحثها على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن ودون مزيد من الإبطاء.

الإجراء ٢٦ يؤكد المؤتمر أهمية الوفاء بالتزامات عدم الانتشار ومعالجة جميع الأمور المتصلة بالامتنال حرصاً على عدم المساس بالمعاهدة وبسلطة نظام الضمانات.

تبذل اليابان قصارى جهدها لكي تتناول المحافل الدولية ذات الصلة، بما في ذلك مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مسائل عدم امتثال هامة من قبيل عدم امتثال جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية على وجه الخصوص، تنخرط اليابان بالتنسيق الوثيق مع المجتمع الدولي في المحادثات الثنائية مع جمهورية إيران الإسلامية لكي تتصدى إيران لمبعث القلق ذي الصلة.

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- الإجراء ٢٧ يؤكد المؤتمر أهمية تسوية كافة حالات عدم الامتثال للالتزامات الضمانات. بما يتفق تماماً مع النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع ما على الدولة الطرف المعنية من التزامات قانونية. وفي هذا الصدد، يدعو المؤتمر الدول الأعضاء إلى التعاون مع الوكالة.
- الإجراء ٢٨ يشجّع المؤتمر جميع الدول الأطراف التي لم تقم بعد بإبرام البروتوكولات الإضافية وبدء نفاذها على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن وعلى تنفيذها بشكل مؤقت ريثما يبدأ نفاذها.
- الإجراء ٢٩ يشجّع المؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تواصل تسهيل قيام الدول الأطراف بإبرام اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية وبدء نفاذها وأن تواصل مساعدتها في هذا الصدد. ويدعو المؤتمر الدول الأطراف إلى النظر في اتخاذ تدابير محدّدة من شأنها أن تعزّز إضفاء العالمية على اتفاقات الضمانات الشاملة.
- الإجراء ٣٠ يدعو المؤتمر إلى توسيع نطاق تطبيق الضمانات ليطغى المنشآت النووية السلمية في الدول الحائزة للأسلحة النووية في إطار اتفاقات الضمانات الطوعية ذات الصلة، وذلك بأكثر الطرق الممكنة اقتصاداً واتساقاً بالطابع العملي، مع مراعاة حجم الموارد المتوافرة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويشدّد على وجوب تطبيق الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية على الصعيد العالمي. بمجرد إزالة الأسلحة النووية تماماً.
- الإجراء ٣١ يشجّع المؤتمر جميع الدول الأطراف التي لديها بروتوكولات كميات صغيرة لم تقم بعد بتعديلها أو إلغائها على القيام بذلك، حسب الاقتضاء، في أقرب وقت ممكن.
- تبدل اليابان قصارى جهدها لكي تتناول المحافل الدولية ذات الصلة، بما في ذلك مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مسائل عدم امتثال هامة من قبيل عدم امتثال جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية على وجه الخصوص، تنخرط اليابان بالتنسيق الوثيق مع المجتمع الدولي في المحادثات الثنائية مع جمهورية إيران الإسلامية لكي تتصدى إيران لمبعث القلق ذي الصلة.
- لا ينطبق
- تؤيد اليابان عالمية تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى جانب البروتوكول الإضافي ولقد اغتنمت كل الفرص السانحة لمناشدة البلدان التي لم تبرمها بعد أن تفعل ذلك.
- قدمت اليابان، بالاشتراك مع البلدان الأعضاء الأخرى في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ورقة عمل بشأن هذه المسألة إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية.
- لا ينطبق

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- الإجراء ٣٢ يوصي المؤتمر بأن تجري دراسة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقييمها بشكل منتظم. وينبغي دعم وتنفيذ ما تتخذه هيئات السياسة التابعة للوكالة من مقررات تهدف إلى زيادة تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها.
- الإجراء ٣٣ يهيب المؤتمر بجميع الدول الأطراف أن تكفل استمرار حصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كامل الدعم السياسي والتقني والمالي حتى يمكنها الاضطلاع على نحو فعال بمسؤوليتها عن تطبيق الضمانات على النحو المطلوب في المادة الثالثة من المعاهدة.
- الإجراء ٣٤ يشجّع المؤتمر الدول الأطراف على أن تواصل، في إطار النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تطوير قاعدة تكنولوجية دولية للضمانات المتقدمة تنسم بالقوة والمرونة والقدرة على التكيف وفعالية التكلفة، وذلك من خلال التعاون فيما بين الدول الأعضاء ومع الوكالة.
- الإجراء ٣٥ يحث المؤتمر جميع الدول الأطراف على كفالة ألا تساعد صادراتها ذات الصلة بالطاقة النووية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على تطوير أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، وكفالة أن تكون صادراتها هذه متوافقة تماما مع أهداف ومقاصد المعاهدة، كما هي منصوص عليها خاصة في المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة، إلى جانب المقرر الذي أُخذ في مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥ بشأن مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.
- وفقا للجزء الأول من المبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية، فإن حكومة اليابان لا تأذن بنقل أو إعادة نقل الأصناف والتكنولوجيا ذات الصلة التي تم تحديدها في الجزء الأول من المبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية إلا بعد تلقي ضمانات حكومية رسمية من الجهات المتلقية باستثناء الاستخدامات التي من شأنها أن تؤدي إلى تصنيع أجهزة متفجرة نووية.
- وفي حالة المعدات النووية ذات الاستخدام المزدوج والمواد والبرمجيات والتكنولوجيا المتصلة بها، تحصل حكومة اليابان، قبل الإذن بنقلها، على بيان من المستخدمين النهائيين تحدّد الاستخدامات ومواقع الاستخدامات النهائية لعمليات النقل المقترحة؛ وعلى تأكيد يشار فيه بوضوح إلى أن عملية النقل المقترحة أو أي نسخة متطابقة منها لن تستخدم في أي نشاط تفجيري نووي أو في نشاط لدورة الوقود النووي غير المشمول بالضمانات، وفقا للجزء الثاني من المبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية.

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- ٣٦ إجراء يشجّع المؤتمر الدول الأطراف، لدى قيامها بصياغة ضوابطها التصديرية الوطنية، على الاسترشاد بالمبادئ التوجيهية والتفاهات التي جرى التفاوض بشأنها والاتفاق عليها من جانب أطراف متعددة.
- ٣٧ إجراء يشجّع المؤتمر الدول الأطراف، لدى اتخاذها قرارات بشأن تصدير مواد ذات صلة بالطاقة النووية، على إيلاء الاعتبار لما إذا كانت الدولة المتلقية قد نفذت التزاماتها بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- ٣٨ إجراء يدعو المؤتمر جميع الدول الأطراف، وهي تتصرف من منطلق تحقيق أهداف المعاهدة، أن تراعي ما لجميع الدول الأطراف، ولا سيما النامية منها، من حق شرعي في التمتع بكامل فرص الحصول على المواد والمعدات والمعلومات التكنولوجية النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية.
- ٣٩ إجراء تشجّع الدول الأطراف على أن تسهّل نقل التكنولوجيا والمواد النووية وعلى إقامة تعاون دولي فيما بين الدول الأطراف وفقا لأحكام المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة، وعلى أن تزيل في هذا الصدد أي معوّقات تتعارض مع المعاهدة دونما موجب.
- ٤٠ إجراء يشجّع المؤتمر جميع الدول على الحفاظ على أعلى المستويات الممكنة للأمن والحماية المادية للمواد والمنشآت النووية.
- ٤١ إجراء يشجّع المؤتمر جميع الدول الأطراف على أن تطبّق، حسب الاقتضاء، توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الحماية المادية للمواد والمنشآت النووية (الوثيقة INF/CIRC/225/Rev.4 (المصوّبة)) وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة في أقرب موعد ممكن.
- تنفذ حكومة اليابان ضوابط تصدير وطنية استناداً إلى قانون الصرف الأجنبي والمبادلات التجارية وأنظمتها ذات الصلة، التي تتواءم مع الجزأين ١ و ٢ من المبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية.
- تطلب حكومة اليابان بصفة أساسية إلى الدول الأخرى إبرام اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي ووضعها موضع التنفيذ لتطبيق معيار الضمانات هذا فيما يتعلق بتوريد المواد والمعدات النووية.
- اليابان ملتزمة بالتعاون التقني في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. واليابان هي ثاني أكبر جهة مساهمة في صندوق التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤيد اليابان أيضاً المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية وما برحت تقدم لها مساهمات سنوية مجزية منذ عام ٢٠١١.
- تعمل حكومة اليابان على إدماج الوثيقة INF/CIRC/225/Rev.5 في القوانين والأنظمة المحلية. ولقد عرض تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية على البرلمان الياباني في شباط/فبراير ٢٠١٤. وأبرمت الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في آب/أغسطس ٢٠٠٧.
- تكاد الوثيقة INF/CIRC/225/Rev.4 (المصوّبة) تكون مدمجة في القوانين والأنظمة المحلية.

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- الإجراء ٤٢ يدعو المؤتمر جميع الدول الأطراف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية إلى التصديق على تعديل الاتفاقية في أقرب وقت ممكن، ويشجّعها على التصرف وفقاً لأهداف التعديل ومقاصده إلى حين بدء نفاذه. ويشجّع المؤتمر أيضاً جميع الدول التي لم تقم بعد بالانضمام إلى الاتفاقية واعتماد التعديل على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.
- الإجراء ٤٣ يحث المؤتمر جميع الدول الأطراف على تطبيق مبادئ مدونة قواعد السلوك المنقحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أمن المصادر المشعّة وأمنها، وكذلك الإرشادات المتعلقة باستيراد وتصدير المصادر المشعّة التي أقرّها مجلس محافظي الوكالة في عام ٢٠٠٤.
- الإجراء ٤٤ يهيب المؤتمر بجميع الدول الأطراف أن تحسّن من قدراتها الوطنية على كشف الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وردعه واعتراضه في كل أنحاء أقاليمها وفقاً لالتزاماتها القانونية الدولية ذات الصلة، ويهيب بالدول الأطراف التي هي في وضع يمكنها من العمل على تعزيز الشراكات الدولية وبناء القدرات في هذا المجال أن تفعل ذلك. ويهيب المؤتمر أيضاً بالدول الأطراف أن تقوم بإنشاء وإنفاذ ضوابط محلية فعّالة لمنع انتشار الأسلحة النووية وفقاً لالتزاماتها القانونية الدولية ذات الصلة.
- (١) تعمل سلطات إنفاذ القوانين والسلطات الجمركية اليابانية على تحسين القدرات الوطنية على اكتشاف وردع ووقف الاتجار غير المشروع بالمواد النووية. وتشارك الوكالة اليابانية للطاقة الذرية في أنشطة البحث والتطوير التي تتعلق بالتكنولوجيات الرائدة بما في ذلك التحاليل الجنائية النووية والكشف عن المواد النووية من أجل تعزيز الأمن النووي. وتسهم اليابان أيضاً في قاعدة بيانات الحوادث والاتجار غير المشروع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- (٢) ما فتئت اليابان منذ عام ١٩٩٣ تعقد الحلقة الدراسية المعنية بمراقبة الصادرات الآسيوية سنوياً في طوكيو لتعزيز الرقابة على الصادرات وتعميق الاعتراف والفهم المشترك بشأن المسائل المتعلقة بالرقابة على الصادرات فيما بين البلدان والمناطق الآسيوية. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت اليابان حلقات دراسية للتوعية الصناعية في منطقة آسيا ودورات تدريبية للمسؤولين عن مراقبة الصادرات في اليابان.
- (٣) أنشأت اليابان ضوابط محلية فعّالة استناداً إلى قانون الصرف الأجنبي والمبادلات التجارية وأنظمتها ذات الصلة، وما برحت تنفيذها تنفيذاً فعالاً بالتنسيق مع الوزارات والوكالات ذات الصلة.

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- الإجراء ٤٥ يشجّع المؤتمر جميع الدول الأطراف التي لم تصبح بعد طرفاً في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.
- الإجراء ٤٦ يشجّع المؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مواصلة تقديم المساعدة إلى الدول الأطراف لتعزيز ضوابطها التنظيمية الوطنية المتعلقة بالمواد النووية، بما في ذلك إنشاء وتعهّد نظم الدولة لحصر ومراقبة المواد النووية، إلى جانب النظم على الصعيد الإقليمي. ويدعو المؤتمر الدول الأعضاء في الوكالة إلى توسيع نطاق دعمها لبرامج الوكالة ذات الصلة.
- ثالثاً - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية**
- الإجراء ٤٧ احترام خيارات وقرارات كل بلد في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية دون المساس بسياساته أو اتفاقات وترتيبات التعاون الدولي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية والسياسات الخاصة بدورة الوقود.
- الإجراء ٤٨ التعهّد بتيسير حق الدول الأطراف في المشاركة في أكبر قدر ممكن من تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتأكيد ذلك الحق من جديد.
- الإجراء ٤٩ التعاون مع الدول الأطراف الأخرى أو المنظمات الدولية في مواصلة تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحاجات المناطق النامية من العالم.
- الإجراء ٥٠ منح معاملة تفضيلية للدول الأطراف في المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية، مع إيلاء الاعتبار لاحتياجات البلدان النامية على وجه الخصوص.
- أبرمت الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في آب/أغسطس ٢٠٠٧. قدمت اليابان مساهمات مالية بلغ مجموعها أكثر من ٣ ملايين دولار إلى صندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ إنشائه في عام ٢٠٠٢. وقررت اليابان مؤخراً تقديم مبلغ إضافي قدره ١,١٣ مليون يورو. وستواصل اليابان دعمها للوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- اليابان ملتزمة بالتعاون التقني في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. واليابان هي ثاني أكبر جهة مساهمة في صندوق التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤيد اليابان أيضاً المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية وما برحت تقدم لها مساهمات سنوية مجزية منذ عام ٢٠١١.

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- الإجراء ٥١ تيسير عمليات نقل التكنولوجيا النووية والتعاون الدولي بين الدول الأطراف وفقا للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة، والقضاء في هذا الصدد على أي قيود لا مبرر لها تتناقض مع المعاهدة.
- الإجراء ٥٢ مواصلة بذل الجهود، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتعزيز فعالية وكفاءة برنامجها للتعاون التقني.
- الإجراء ٥٣ تعزيز برنامج الوكالة للتعاون التقني في مساعدة الدول الأطراف النامية في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.
- الإجراء ٥٤ بذل كل جهد ممكن واتخاذ خطوات عملية لضمان أن تكون موارد الوكالة الدولية المخصصة لأنشطة التعاون التقني كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها.
- الإجراء ٥٥ تشجيع جميع الدول التي هي في وضع يسمح لها بتقديم مساهمات إضافية للمبادرة التي تهدف إلى جمع ١٠٠ مليون دولار على مدار السنوات الخمس المقبلة كمساهمات خارجة عن الميزانية لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تفعل ذلك، مع الترحيب بالمساهمات التي سبق أن تعهدت بها البلدان ومجموعات البلدان لدعم أنشطة الوكالة.
- الإجراء ٥٦ تشجيع الجهود الوطنية والثنائية والدولية لتدريب القوة العاملة الماهرة اللازمة لتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.
- الإجراء ٥٧ ضمان أن يكون استخدام الطاقة النووية، عند تطوير الطاقة النووية، تعلق اليابان أهمية كبيرة على الضمانات والسلامة والأمن في استخدام الطاقة بما في ذلك القوى النووية، مصحوبا بالتزامات بالضمانات والتنفيذ المستمر لها فضلا عن مستويات السلامة والأمن الملائمة والفعالة، مما يتفق مع التشريعات الوطنية للدول والالتزامات الدولية ذات الصلة.

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- الإجراء ٥٨ مواصلة مناقشة وضع نهج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، بطريقتين غير تمييزية وشفافة تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو المنتديات الإقليمية، بما في ذلك إمكانيات إنشاء آليات لضمان إمدادات الوقود النووي وكذلك الخطط الممكنة للتعامل مع المرحلة الختامية لدورة الوقود دون أن يؤثر ذلك على الحقوق المنصوص عليها في المعاهدة ودون المساس بالسياسات الوطنية لدورة الوقود، مع معالجة التعقيدات التقنية والقانونية والاقتصادية المحيطة بهذه القضايا، بما في ذلك في هذا الصدد، شرط الوكالة بشأن الضمانات الشاملة.
- الإجراء ٥٩ النظر في الانضمام، إن لم تكن قد انضمت بعد، لاتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي. وتشجع اليابان البلدان الأخرى على الانضمام إليها، إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد.
- الإجراء ٦٠ تشجيع تبادل أفضل الممارسات في مجال الأمان والأمن النوويين، بعدة طرق منها الحوار مع ممثلي الصناعة النووية والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء.
- الإجراء ٦١ تشجيع الدول المعنية، على أساس طوعي، على مواصلة الحد من اليورانيوم العالي التخصيب في المخزونات والاستخدام المدنيين، حيثما كان مجدياً تقنياً واقتصادياً.
- (١) اليابان طرف متعاقد في اتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي. وتشجع اليابان البلدان الأخرى على الانضمام إليها، إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد.
- (٢) أبرمت الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في آب/أغسطس ٢٠٠٧. ولقد عرض تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية على البرلمان الياباني في شباط/فبراير ٢٠١٤.
- استضافت اليابان عدة مرات حلقات العمل التي ينظمها المعهد العالمي للأمن النووي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، استضافت اليابان عملية محاكاة لأمن النقل مع مشاركين من فرنسا وجمهورية كوريا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وبعض البلدان التي شاركت بصفة مراقب، بالتعاون مع المعهد العالمي للأمن النووي والمعهد العالمي للنقل النووي.
- وقررت اليابان إزالة كل اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم المستخلص من المجمع السريع الحرج في الوكالة اليابانية للطاقة الذرية.

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- الإجراء ٦٢ نقل المواد المشعة بما يتفق مع المعايير الدولية للأمان والأمن وحماية البيئة ذات الصلة، ومواصلة الاتصال بين دول الشحن والدول الساحلية لغرض بناء الثقة ومعالجة الشواغل المتعلقة بأمان النقل وأمنه والتأهب لحالات الطوارئ.
- من أجل النظر في وضع مبادئ توجيهية بشأن أفضل الممارسات للتواصل بين الحكومات التي اقترحت في مؤتمري الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة بنقل المواد المشعة اللذين عقدا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وآذار/مارس ٢٠١٢، عقدت اجتماعات للفريق العامل بصورة متكررة في الفترة الممتدة من آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وشاركت اليابان مشاركة فعالة في مناقشات الفريق العامل.
- وفيما يتعلق بنقل المواد المشعة، بذلت الجهات المعنية من وزارات ومتعهدين جهوداً لكفالة الحماية المادية والسلامة، وبذلت كذلك جهوداً لتنفيذ عملية نقل هذه المواد بسلاسة، مع إيصال موقف اليابان وما تبذله من جهود إلى الدول الساحلية من خلال إجراء مناقشة مطردة ودعوة الموظفين المعنيين بهدف تحسين فهمهم لعملية النقل.
- الإجراء ٦٣ وضع نظام للمسؤولية النووية المدنية بأن تصبح طرفاً في الصكوك الدولية ذات الصلة أو تعتمد تشريعات وطنية مناسبة، على أساس المبادئ التي أرستها الصكوك الدولية الرئيسية ذات الصلة.
- في عام ٢٠١٣، أعربت حكومة اليابان عن عزمها العمل على إبرام اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية.
- الإجراء ٦٤ يدعو المؤتمر جميع الدول إلى الالتزام بالمقرر الذي اتخذ بتوافق الآراء لا ينطبق في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بشأن حظر الهجمات المسلحة أو التهديد بشنّها على المنشآت النووية سواء كانت قيد التشغيل أو قيد الإنشاء.